



الموجودات غير العاملة ودورها في عدم الاستقرار المصرفي

دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة

حيدر جاسم عبيد الجبوري*

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة	المخلص
<p>تاريخ البحث الاستلام : 2017/11/26 تاريخ التعديل : دون تعديل قبول النشر : 2017/11/29 متوفر على الأنترنت : 2018/6/28</p> <p>الكلمات المفتاحية : الموجودات غير العاملة الاستقرار المصرفي العائد على الموجودات تغطية السيولة القطاع المصرفي</p>	<p>تعاملت الدراسة مع الموجودات غير العاملة كمتغير تفسيري , ومع الاستقرار المصرفي كمتغير استجابي من خلال مؤشرين هما (العائد على الموجودات , تغطية السيولة) . وقد هدفت الدراسة لاختبار علاقات التأثير بين الموجودات غير العاملة والاستقرار المصرفي, وتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي التجاري الخاص في العراق, إما عينة الدراسة فقد كانت عينة عمدية , إذ تم اختيار عينة من (8) مصارف, لسلسلة زمنية امتدت ما بين (2007- 2015) وتضمنت الدراسة فرضيتين للاختبار لعلاقات التأثير بين متغيراتها. تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام المعادلات المالية وبعض الأساليب الإحصائية بالاعتماد على مجموعة من البرمجيات الجاهزة كبرنامج (SPSS.V.20) وقد أظهرت النتائج تطابق فرضيتي الدراسة وهذا يعود للتأثير السلبي والواضح للموجودات غير العاملة على كلاً من العائد على الموجودات وتغطية السيولة مما يجعل المصارف المبحوثة في وضع يندر بالمخاطرة.</p> <p>© 2018 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة</p>

Abstract

The study dealt with non-operating assets as an explanatory variable and with banking stability as a response variable through two indicators (return on assets, liquidity coverage). The study was designed to test the relations of influence between non-operating assets and banking stability. The study population is from the private commercial banking sector in Iraq. The sample of the study was a vertical sample. A sample of (8) banks, for a time series spanning between (2007 - 2015) was selected and the study included two hypotheses to test the relations of influence between their variables. The results of the study were analyzed using financial equations and some statistical methods based on a set of ready-made software such as SPSS.V.20. The results showed that the study hypotheses are consistent with the negative impact of the non-operating assets on both the return on assets and the liquidity coverage, that making the banks in a precarious situation.

والبعض الآخر لاحظ ان فشل المصارف الخاصة كدليل على ضعف الخدمات المصرفية الموجه نحو الربح. مما دعت الحاجة الى ايجاد حلول لمسببات عدم الاستقرار والتي منها القروض المتعثرة التي تزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بمركز رأس المال للمصارف وبالتالي يحد من امكانية الحصول على التمويل ويؤدي ذلك بدوره الى رفع اسعار الفائدة على المصارف من خلال خفض نمو الائتمان والنشاط الاقتصادي, فضلا عن التكاليف المرتفعة المرتبطة بإدارة القروض المتعثرة وانخفاض رأس المال الناتج عن خسائر القروض المقدمة وكلاهما يسهم في انخفاض العرض الائتماني. إذ توضح النتائج الاجمالية للدراسات

المقدمة

يعد القطاع المصرفي قطاع مهم لاستقرار النظم المالية وبكافة بلدان العالم, اذا تمارس المصارف دوراً هاماً في خلق المال والاستثمار من اجل النمو الاقتصادي وتمويل الأعمال وفي نظم الدفع, وبالتالي فإن تعثر عمل تلك الأنظمة يعود لتغيرات متعددة, وقد لفتت الأزمة المالية العالمية خلال عام (2007-2008) انتباه الباحثين والمختصين نحو الاستقرار المصرفي ووضعته على رأس جدول أعمالهم, في حين يرى بعض المحللين ان الاستقرار المصرفي مرتبط به جزء من حجم وهاكل الملكية

* Corresponding author : G-mail addresses : haiderg.abed@uokufa.edu.iq .

2. هل يوجد تأثير سلبي للموجودات غير العاملة على العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة ؟
3. هل يوجد تأثير سلبي للموجودات غير العاملة على تغطية السيولة في المصارف المبحوثة ؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في الجانبين العلمي والعملي , ففي الجانب العلمي , ستقدم الدراسة ملخص عن أهم أفكار الباحثين والكتاب ولمتغيري الدراسة الموجودات غير العاملة والاستقرار المصرفي مراعيًا في ذلك أسئلة المصادر وحداتها. في حين تجلّي الجانب العملي من خلال الجانب التطبيقي لمتغيري الدراسة , بالإضافة إلى تقديم معلومات وتوصيات للمصارف عينة الدراسة لغرض تخفيض صافي الموجودات غير العاملة كونها من محددات عدم الاستقرار المالي في النظام المصرفي.

أهداف الدراسة

يتجلى الهدف الرئيس للدراسة في قياس دور الموجودات غير العاملة على عدم الاستقرار في المصارف التجارية المبحوثة ضمن أهداف فرعية محددة تتمثل بالاتي:

1. تحليل مستوى الموجودات غير العاملة للمصارف المبحوثة للفترة من 2007 إلى 2015.
2. تحديد مستوى العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة للفترة من 2007 إلى 2015.

مخطط الدراسة الفرضي

يوضح مخطط الدراسة مجموعة العلاقات المنطقية التي قد تكون في صورة كمية أو كيفية أو تجمع مع الملامح الرئيسية للواقع الذي تهتم به, إذ صمم مخطط الدراسة بوصفه مخططاً افتراضياً من خلال دراسة العلاقات التي حددتها مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والتي وضحت متغيري الدراسة, الموجودات غير العاملة والاستقرار المصرفي, وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها قام الباحث بوضع مخطط فرضي يبين علاقات التأثير وحسب ما مبين في الشكل أدناه :

انه مع تدهور نوعية القروض فان المصارف لا تستطيع تمويل الفرص الاستثمارية مما يستدعي الحاجة الى معالجة تلك الآثار التي تمتد ليس فقط لإدارة مجالس المصارف بل تكون نتائجها سلبية على الاقتصاد ككل. وبدونا حاولنا ان نشخص ونحلل الانعكاس السلبي للموجودات غير العاملة على عدم الاستقرار المصرفي من خلال دراستنا الحالية التي قسمت الى أربعة مباحث مثل الأول منها منهجية الدراسة, وجاء الثاني ليبيّن الجانب النظري لها, في حين خصص الثالث لتوضيح الجانب التطبيقي على وفق التحليل المالي والاحصائي, اما الرابع والأخير فقد خصص لبيان الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

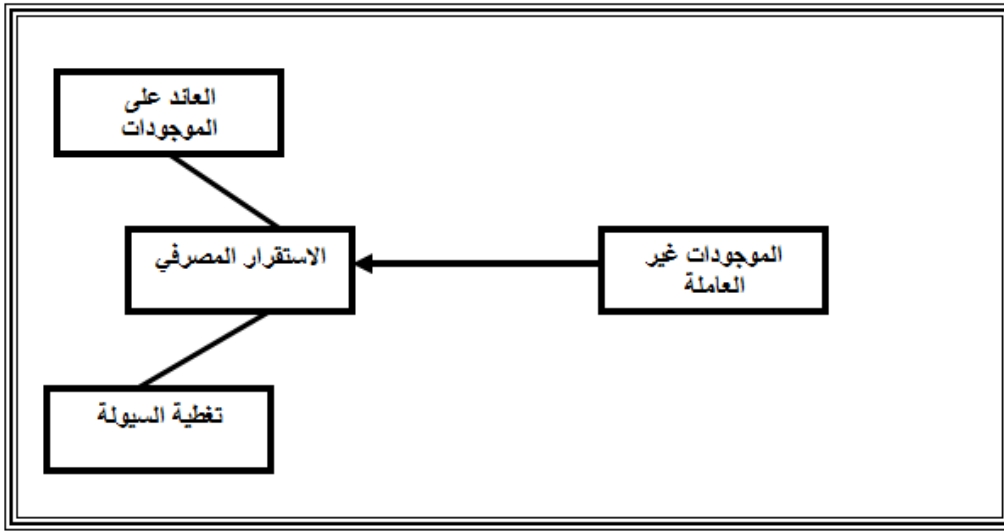
منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة

على الرغم من استخدام وتداول الاستقرار المالي في أدب الإدارة المالية, إلا أن قياسه يصعب تحديده في المصارف, حتى الآن لا يوجد أي نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي في المصارف إذ يمكن تشبيهه في مرحلة الرضيع في الممارسة, مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي, كون مفهوم الاستقرار المالي لا يزال غامض ولا يوجد تعريف شائع رغم العديد من المحاولات وهذا يعود إلى كونه قابل للتغيير ومتداخل مع تركيبات متعددة (Swamy,2014:25), كما تمثل الموجودات غير العاملة عقبة رئيسية أمام تطور القطاع المصرفي لأي بلد مما يستدعي الحد من ارتفاع مستوى تلك الموجودات, إذ أثبتت دراسة (Zhang et al,2015:1) ان المصارف التي ثبت فشلها كان لها مستوى مرتفع في الموجودات غير العاملة وخلافا للصناعات الأخرى, ففي القطاع المصرفي يكون تأثير فشل احد المصارف يمكن أن ينتقل إلى المصارف الأخرى مما يهز استقرار النظام بأكمله. إذ أشارت دراسة (Ghosh,2017:2) الى ان التصاعد الحاد في الموجودات غير العاملة يعرض المصارف لمخاطر ائتمانية كبيرة, كما انه يعرقل قدرتها على توفير الائتمان, ولكن من المستغرب أن عددا قليلا جدا من الدراسات تناولت معالجة هذا الموضوع. لذا تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل يوجد تأثير سلبي للموجودات غير العاملة على الاستقرار المصرفي في المصارف المبحوثة ؟

شكل (1) مخطط الدراسة الفرضي



فرضيات الدراسة

العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف دار السلام، مصرف سومر، مصرف الموصل، مصرف بابل ومصرف بغداد. اذ تم اختيار هذه التشكيلة من المصارف نظراً لتوافر البيانات حسب السلسلة الزمنية فضلاً عن تلائم توجهات الدراسة مع طبيعة عمل هذه المصارف.

المعادلات المالية والإحصائية

تم استخدام المنهج الكمي في تحليل البيانات باستخدام معادلات مالية في حساب الموجودات غير العاملة والاستقرار المصرفي وحسب المعادلات الآتية :

فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة الحالية بعد تحديد مشكلتها وأهميتها وأهدافها من فرضيتان أساسية تم صياغتها لتكون بمثابة حلول مؤقتة للمشكلة ليتم اختبارها لاحقاً للتعرف على مدى صلاحيتها للدراسة ، وهذه الفرضيات هي :-

الفرضية الرئيسية الأولى H₁ : توجد علاقة تأثير وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية سالبة للموجودات غير العاملة في العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة.

الفرضية الرئيسية الثانية H₂ : توجد علاقة تأثير وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية سالبة للموجودات غير العاملة في تغطية السيولة في المصارف المبحوثة.

أدوات الدراسة

1. **الجانب النظري :** استعان الباحث في تغطية هذا الجانب من البحث بما هو متوافر من المصادر الأجنبية من الدراسات والبحوث المتوفرة على شبكة الانترنت إذ شكلت شبكة

انطلقت الدراسة الحالية بعد تحديد مشكلتها وأهميتها وأهدافها من فرضيتان أساسية تم صياغتها لتكون بمثابة حلول مؤقتة للمشكلة ليتم اختبارها لاحقاً للتعرف على مدى صلاحيتها للدراسة ، وهذه الفرضيات هي :-

الفرضية الرئيسية الأولى H₁ : توجد علاقة تأثير وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية سالبة للموجودات غير العاملة في العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة .

الفرضية الرئيسية الثانية H₂ : توجد علاقة تأثير وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية سالبة للموجودات غير العاملة في تغطية السيولة في المصارف المبحوثة.

أدوات الدراسة

✓ **الجانب النظري :** استعان الباحث في تغطية هذا الجانب من البحث بما هو متوافر من المصادر الأجنبية من الدراسات والبحوث المتوفرة على شبكة الانترنت إذ شكلت شبكة الإنترنت جانباً أساسياً في حصول الباحث على أحدث البحوث والدراسات التي غطت الجانب النظري للدراسة.

✓ **الجانب العملي :** استعان الباحث بشكل رئيس على سجلات المصارف المتوفرة على موقع سوق العراق للأوراق المالية الرسمي وموقع سوق الأوراق المالية وللفترة من 2007 إلى 2015.

الموقع الاجرائي للدراسة

تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية وهي مصرف الائتمان

الإنترنت جانباً أساسياً في حصول الباحث على أحدث البحوث والدراسات التي غطت الجانب النظري للدراسة.

2. **الجانب العملي:** استعان الباحث بشكل رئيس على سجلات المصارف المتوافرة على موقع سوق العراق للأوراق المالية الرسمي وموقع سوق الأوراق المالية وللفترة من 2007 الى 2015.

الموقع الاجرائي للدراسة

تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية وهي مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف دار السلام، مصرف سومر، مصرف الموصل، مصرف بابل ومصرف بغداد. اذ تم اختيار هذه التشكيلة من المصارف نظراً لتوافر البيانات حسب السلسلة الزمنية فضلاً عن تلائم توجهات الدراسة مع طبيعة عمل هذه المصارف.

المعادلات المالية والإحصائية

تم استخدام المنهج الكمي في تحليل البيانات باستخدام معادلات مالية في حساب الموجودات غير العاملة والاستقرار المصرفي وحسب المعادلات الآتية :

$$NBA = \frac{DD + DB}{TLA} \dots\dots(1)$$

حيث أن :-

NBA تعني الموجودات غير العاملة.

DD تعني الديون المشكوك في تحصيلها.

BD تعني الديون المعدومة.

TLA تعني إجمالي القروض والسلف.

$$ROA = \frac{NI}{TA} \dots\dots(2)$$

حيث ان :-

ROA تعني العائد على الموجودات.

NI تعني صافي الدخل.

TA تعني الموجودات الكلية.

$$LC = \frac{C + STI}{STL} \dots\dots(3)$$

حيث ان :-

LC تعني تغطية السيولة.

C تعني النقد.

STI تعني الاستثمارات قصيرة الأجل.

STL تعني المطلوبات قصيرة الأجل.

اما اختبار علاقات التأثير فقد تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية والبرمجيات الجاهزة .

الاطار النظري

مفهوم الموجودات غير العاملة ومؤشرات قياسها

أولاً: مفهوم الموجودات غير العاملة The concept of Non Performance :

العسر المالي الذي يصيب المصارف مشكلة كبيرة في كثير من البلدان وفي جميع أنحاء العالم ، واحد الأسباب الرئيسية للمصارف المعسرة ماليا هو تدهور جودة الأصول وخاصة بعد عام (2007) مما أدى إلى زيادة الضغوط على الميزانيات العمومية للمصارف وبالتالي يمنعها من مواصلة دورها في الوساطة وتحقيق مزيداً من النمو (Anastasiou et al,2016:3) ومن هذا المنطلق اذ نالت الموجودات غير العاملة التي يرمز لها (NBA) اهتماماً في السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك الاهتمام المتزايد لفهم المتغيرات التي تعرض المصارف الى الضعف وعدم الاستقرار المالي. اذ يرتبط مؤشر الموجودات غير العاملة ارتباطاً وثيقاً بنقاط الضعف في النظام المالي مما يندرج بوقوع أزمة مصرفية محتملة (Vuslat, 2016: 1). ويشير (Rottke& Gentgen, 2008 : 60) الى ان الموجودات غير العاملة بأنها ظاهرة موجودة بشكل دائم في الميزانيات العمومية للمصارف ومؤسسات الإقراض الأخرى ، اذ عانت اقتصاديات عدة دول من هذا النوع من الموجودات الذي يؤدي الى القروض المتعثرة في حالة عدم معالجته منها اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 1989 الى 1994 وفي اليابان عام 1997 وكذلك الصين التي وضعت خطط لمعالجتها عام 1999. فالموجودات غير العاملة تشير الى الأصل الذي يتوقف عن توليد الدخل لأكثر من (90) يوماً وتتمثل بالقروض او السلف المتأخرة السداد، كما تم تصنيف الموجودات بشكل عام بالمصرف الى (Kiran&Jones,2016:53) و (Sukul , 2017 : 47) :

1- الموجودات القياسية او المعيارية standard assets اي العاملة.

الدخل المنخفض لديهم معدلات أعلى للتخلف عن السداد وعدم القدرة على تسوية التزاماتهم مما يحول الموجودات غير العاملة إلى ديون متعثرة، وبالتالي ينعكس سلباً على سير أعمال القطاعات كافة فضلاً عن أثرها السلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي (3 : Amit , 2014). وهذا يعود حسب ما ذكر (Zhang et al , 2015 : 24) إلى التوسع غير المدروس في الائتمان وبالتالي مزيد من التدهور في صورة الموجود مما يزيد من الصعوبات المالية، لذا يتوجب تحديد السلوك الخطر في النظام المصرفي التجاري من أجل تجنب عدم الاستقرار المحتمل. ورغم الدراسات التي تناولت الموضوع إلا أنه حسب ما ذكر (Rottke & Gentgen , 2016 : 64) لا يوجد تعريف قانوني ولا أكاديمي للموجودات غير العاملة وهناك نقص في الإطار التنظيمي الذي يحدد معايير تصنيف دقيق لتلك الموجودات إذ اتفقت الأدبيات التي تناولت الموضوع ان الموجودات غير العاملة هي القروض متأخرة السداد وغير مدفوعة لأكثر من (90) يوماً، فضلاً عن ان المصطلح يشمل الموجودات ذات الأداء المنخفض أو عديمة الأداء، واتفق معه (Ghosh , 2017 : 2) بان التعريف الأكثر شيوعاً للموجودات غير العاملة يتمثل بمجموع القروض التي تجاوز موعدها استحقاقها (90) يوماً. والتي عدها (1 : Zhuawr al , 2014) الى ان الموجودات غير العاملة هي عنصر حاسم للتأثير على تطوير الخدمات المصرفية.

ثانياً: مؤشرات قياس الموجودات غير العاملة

مشكلة الموجودات غير العاملة او المتعثرة هي واحدة من اهم المشاكل التي هزت الخدمات المصرفية برمتها كونها تؤدي إلى تعثر خط الإمداد الائتماني للمقترضين الحاليين والمحتملين، وبالتالي ينعكس سلباً على تكوين رأس المال مما يؤثر بدوره على تأكل ربحية المصارف من خلال خفض إيرادات الفوائد ومتطلبات المخصصات الى جانب تقييد إعادة تدوير الأموال، وبالتالي يكون هنالك عدم تطابق واضح بين الموجودات والمطلوبات فالموجودات غير العاملة تعني عدم قدرة المصرف على استرجاع الدين الذي منحه للمقترض، إذ نال عملية قياس الموجودات غير العاملة الكثير من الجدل في الأدب النظري وهذا يعود إلى اختلاف في طبيعة الأنظمة المالية بين الدول، ومع هذا الاختلاف اتفقت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Kapoor,2014:36) و (Swamy,2014:32) على أن قياس هذا المتغير يمكن أن يعبر عنه بالمعادلة الآتية:

$$NBA = \frac{DD + DB}{TLA} \dots\dots(1)$$

حيث أن :-

- 2- الموجودات الشبه معيارية او الفرعية sub- standard assets- التي تبقى متواصلة على مدى اقل من (12) شهراً.
- 3- الموجودات المشكوك في تحصيلها : التي لا يمكن تحصيلها لمدة تزيد عن (12) شهراً.
- 4- الموجودات الخاسرة : أصل غير قابل للتحصيل وذو قيمة ضئيلة جداً مما يستوجب على المصارف ان توفر مخصص لتلك الخسائر.

وذكر الباحث (Borse , 2016 : 223) ان اجمالي الموجودات غير العاملة هي جميع الموجودات التي تصنف على انها غير عاملة والتي تتألف من جميع الموجودات غير القياسية، المشكوك في تحصيلها، والخسائر لذا فان صافي (NBA) هي تلك الأنواع التي قام المصرف بخصم المخصص فيما يتعلق بها. وتشير دراسة (Rathore et al,2016:21) الى ان الموجودات التي تولد الدخل تسمى موجودات عاملة والموجودات التي لا تولد الدخل موجودات تسمى غير عاملة، فالنوع الثاني من الموجودات يحدث نتيجة عدم التزام المقترض بتسديد أي الأصل والفوائد المتفق عليه لفترة من الزمن، إذ ان الحكم على الأصل يكون على أساس الفترة الزمنية والتي ترتبط بنوع الأصل، على سبيل المثال فان الرهن العقاري غير متعثر لمدة طويلة من الزمن وبعدها سيجبر المقرض المقترض على تصفية الأصل وبعكسه يصنف ضمن الديون المدومة. إذ يتداول هذا المصطلح حسب ما ذكره كلا من (Kiran& Jones , 2016 : 53) في المؤسسات المصرفية وهو يبين كفاءة ادارة المصرف، وهو يدل على المبلغ الذي لم يتلقه المصرف مقابل القروض الممنوح ، ولا يؤثر حجم الموجودات غير العاملة على الخدمة المصرفية فحسب بل على النظام المالي بشكل إجمالي. وهذا كما ذهبت إليه دراسة (Amit , 2014 : 3) عد بمثابة السمات البارزة للضرورة العالمية العالمية الأخيرة نتيجة زيادة في الموجودات غير العاملة كونها تحولت الى قروض متعثرة في الميزانية العمومية للمصارف نتيجة تعرض المصارف الى مخاطر ائتمانية كبيرة، فضلاً عن تعطيل قدرة المصارف على توفير الائتمان. وأضافت دراسة (Sukul , 2017 : 47) الى ان هنالك العديد من الأسباب التي تقف وراء ظهور الموجودات غير العاملة منها ضعف التقييم المناسب الائتمان، عدم وجود الإشراف على عملية الائتمان، الضغط السياسي والاجتماعي على قرار الائتمان ، إعادة اقراض المتعثرين ، عدم وجود إدارة فعالة.

كما تطرقت دراسة (Vuslat , 2016 : 2) إلى المحددات التي تؤدي إلى الموجودات غير العاملة وكان في بداية تلك المحددات هو عدم كفاية رأس المال كون المصارف ذات رؤوس الأموال الضعيفة أكثر عرضة للمخاطر، فضلاً عن انخفاض مستوى الفوائد والتضخم في الاقتصاد الكلي. فالمقترضين ذوي

NBA تعني الموجودات غير العاملة .

DD تعني الديون المشكوك في تحصيلها .

BD تعني الديون المعدومة.

TLA تعني إجمالي القروض والسلف.

المحور الثاني : الاستقرار المصرفي ومؤشرات قياسه.

1. مفهوم الاستقرار المصرفي Concept Of Banking Stability

استخدم مصطلح "الاستقرار المالي" في العقد الماضي كدلالة مهمة على البنوك المركزية وبعض السلطات العامة الأخرى، واستخدم بنك انكلترا هذا المصطلح عام (1994) للدلالة على أهدافه التي لا تتعلق باستقرار الأسعار فقط بل تمتد إلى كفاءة الأداء للنظام المالي ككل، ومع هذا لا يزال مفهوم الاستقرار المالي غامض وبحاجة إلى تعمق للوصول إلى أسبابه وطرق علاجه، فهو يتعلق بالمؤسسات التي لا تنهار فجأة وتسبب أضرار اقتصادية للأشخاص الذين لا يتوقعوا انهيار النظام (1 : 2005 , William & Geoffrey). ومع ذلك على مدى العقدين الماضيين حاول باحثون من البنوك المركزية وأماكن أخرى استيعاب الظروف والاستقرار المالي من خلال مختلف الضعف في النظام المالي، فضلاً عن استمرار الدراسات في رصد درجة الاستقرار المالي على نحو أفضل وتحديد مصادر وأسباب الضغط المالي على النظام والاتصال بفاعلية أكبر لتلافي هذه الظروف (360 : 2009 , Gadanez & Jayaram). ويشير (1 : 2010 , William & Roberto) الى انه يمكن الاستدلال على الاستقرار المالي من الأسواق التي تعمل بشكل جيد والمؤسسات المالية التي تعمل دون صعوبة وأسعار موجودات لا تنخفض عن قيمها الاسمية، فالنظام المالي المستقر يمتاز بالمرونة والتكيف مع التقلبات في أسعار الموجودات نتيجة ظروف العرض والطلب فضلاً عن زيادة كبيرة في عدم اليقين، ومن ناحية أخرى فإن عدم الاستقرار المالي يمن الاستدلال عليه عندما تكون الأسواق المالية مختلة او عندما تصبح المؤسسات متوترة بشدة مما ينعكس سلباً على الشركات نتيجة منع رأس المال من التدفق الى استثمارات جديدة. اذ يتكون النظام المالي من جزئين هما المؤسسات التي تقوم بالفحص والرصد ولديهما ميزانيات والأسواق التي تحدد فيها الأسعار ويتم تخصيص الموارد من خلال التداول كلاهما ضروري لعملية سلسلة وفعالة للنظام، ولعرض الحفاظ على التوازن وبشكل مستمر نحتاج الى مؤسسات قادرة على الصمود وأسواق مرنة وعلى حد سواء يجب ان تكون مصممة لتحمل اجهاد كبير واستمرار في العمل (127 : 2013 , Kisel'áková & Kisel'ák). كما اشارت دراسة (361 : 2009 , Gadanez & Jayaram) الى صعوبة

تحديد الاستقرار المالي وصعوبة قياسه بالمعنى الدقيق للكلمة، اذ يمكن وصف النظام المالي بانه مستقر في غياب التقلبات المفرطة او الإجهاد او الأزمات، كما ان التعريف الأوسع للاستقرار المالي يشير الى الأداء السلس للعلاقة المعقدة بين الأسواق المالية والبنية التحتية للمؤسسات التي تعمل ضمن الأطر القانونية والضريبية والمحاسبية، مع مراعاة أن يشمل النظام الوسيط والأسواق والبنية التحتية للسوق لتكون قادرة على استيعاب الصدمات وكشف الاختلالات المالية مما يخفف من احتمال حدوث اضطرابات تتركب تخصيص المدخرات الى فرص استثمارية مربحة. اذ ذكر الباحث (6 : 2016 , Turner) انه يمكن أن يزداد عدم الاستقرار المصرفي نتيجة القرارات التي تتخذها المصارف خلال فترات الازدهار الاقتصادي في هذه الفترة يقلل المصارف من شأن المشاكل المرتبطة بالمعلومات غير المتماثلة مما قد يؤدي إلى الإفراط في الإقراض وزيادة الإقراض للمشاريع الخطرة في مثل هذه البيئة تكون المصارف عرضة لصدمة مفاجئة مما قد يقلل من قدرة المقترضين على السداد . وبالتالي تخلق الجو الملائم لزيادة عدم الاستقرار فالعواقب المترتبة على عدم الاستقرار في النظام المصرفي يمكن ان تكون شديدة وبعيدة الأمد , كما ذكرت الدراسة ان المصارف التي تعمل في بيئة تتسم بقدر متزايد من عدم اليقين تتعرض إلى معضلة تتمثل في رفض أو لائك الذين يسعون في الحصول على الائتمان وتحصيل الأقساط المستحقة او مزيج من الاثنين معا في محاولة في إعادة رسملة او الحد من التعرض للتعاملات الخطرة مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الوساطة الائتمانية او علاوة مخاطر الائتمان ولاسيما بالنسبة للمقترضين من صغار ومتوسطي الحجم.

وعلى وفق ما ذهب إليه الباحثان (Coa & Chollete , 3) : 2016 ان للمصارف القدرة على الاستقرار المالي من خلال ميولها للمخاطرة من عدمه وذلك يعود جزئياً الى السياسة النقدية، وبالتالي فإن هذه المخاطر تعد بمثابة حلقة وصل حاسمة لردود الفعل بين السياسة النقدية والاستقرار المالي. ويتفق معهما كلاً من (35 : 2016 , Fernandez et al) بان عدم الاستقرار المصرفي نتيجة زيادة تقلبات العرض الائتماني وفي أسواق رأس المال غير الكاملة لا يمكن للشركات أن توفر ما مطلوب فيما لو خفضت المصارف عرضها الائتماني. كما حددت الدراسة (25 : 2014 , Swamy) ثلاثة مسببات للاستقرار المالي، الأولى هو فشل المصارف نتيجة خسائر القروض او المتاجرة وتتطوي الثانية على تقلب أسعار السوق بعد تحول في التوقعات والثالثة والتي ترتبط بالثانية وتتطوي على انكماش مطول في سيولة السوق وإصداره، فضلاً عن ذلك إن عدم الاستقرار المالي يحدث عندما يتداخل النظام المالي مع تدفق المعلومات بحيث يحدث أرباك في توجيه الأموال لمن لديهم

NI تعني صافي الدخل.

TA تعني الموجودات الكلية.

$$LC = \frac{C + STI}{STL} \dots (3)$$

حيث أن :-

LC تعني تغطية السيولة .

C تعني النقد.

STI تعني الاستثمارات قصيرة الأجل.

STL تعني المطلوبات قصيرة الأجل.

التحليل المالي والاحصائي لبيانات الدراسة

يهتم المبحث الثالث بالتحليل المالي لبيانات المصارف العراقية للفترة من (2007-2015) المبحوثة وهي: مصرف الائتمان العراقي, ومصرف الخليج التجاري, ومصرف الشرق الأوسط, مصرف دار السلام, مصرف سومر, مصرف الموصل ومصرف بغداد على مستوى متغيرات البحث, وهي المتغير المستقل الموجودات غير العاملة, والمتغير التابع (الاستقرار المصرفي) الذي سيتم تحليله وفق مؤشرات (العائد على الموجودات, تغطية السيولة) اما الجانب الإحصائي سيتم فيه اختبار العلاقة بين الموجودات غير العاملة ومؤشرات الاستقرار المصرفي وكالاتي:

اولاً: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

1. التحليل المالي للموجودات غير العاملة : ان صافي الموجودات غير العاملة يمثل عدم تسديد المقترضين لأصل والفوائد المترتبة عليه للمصرف مما يزيد من القروض المتعثرة, ويمكن ان نتعرف على مدى خطورة هذه الموجودات لكل مصرف من خلال الفرق بين صافي الموجودات غير العاملة ومعدل القطاع المصرفي, وسيتم اعتماد المعدل المتوقع على مستوى المصارف المبحوثة باعتباره معدل القطاع الذي يتم مقارنته مع المعدلات المتحققة على كل مصرف على حدة, اذ يبين جدول (1) نسبة الموجودات غير العاملة للمصارف المبحوثة, ثم يليه جدول (2) الذي سيوضح فيه نسبة العائد على الموجودات, فيما يعرض الجدول(3) نسبة تغطية السيولة للمصارف المبحوثة, وكالاتي :

فرص استثمارية منتجة. إذ يعرف الاستقرار المالي بأنه شرط التشغيل السلس لجميع القطاعات التي يخدمها النظام المالي مع المرونة في استيعاب الصدمات المحتملة من أجل الحد من الأزمات المستقبلية : (Petrovska & Mihajlovska , 2013 , 86). كما عرفته دراسة (Hilary , 2014 : 931) بأنه قدرة المؤسسات والأسواق المالية على إدارة رأس المال والمخاطر وخدمات الدفع بطريقة تمكن النمو الاقتصادي المستدام, مع عدم وجود اي تعطيل لقدرة هذه المؤسسات للقيام بالمهام التي قد تسبب الضرر للأشخاص, إذ ينظر إلى الاستقرار المالي غياب الأزمات المالية ومع ذلك هنالك مخاطر محتملة متأصلة في تحديد الاستقرار المالي تعود الى قدرة النظام على امتصاص استيعاب غير المتوقعة.

2. مؤشرات قياس الاستقرار المصرفي

تواجه عملية قياس الاستقرار المصرفي بعض التحديات بسبب تعقيدات في التقييم على النقيض من العناصر الأخرى للنظام المالي مثل الضمانات والعلاقات بين المصارف التي يمكن أن تكون في أصل ظواهر العدوى بين المصارف, إذ توفر أدبيات الاستقرار المالي عدداً من المقاييس الكمية من اجل تقييم الاستقرار المالي ويوصي صندوق النقد الدولي باعتماد مؤشرات الدخل القائمة على الموجودات وإيرادات الدخل والمصروفات . كما ركز بعض الباحثين على بعض المؤشرات لقياس الاستقرار المالي منها (Z-Score) ومؤشر مخاطر الإقراض, ويعتبر صندوق النقد الدولي أن عدم الاستقرار المصرفي هو على أساس احتمالية التخلف عن السداد لكل مصرف (Swamy , 2014 : 28). وتشير دراسة (Gadanecz & Jayaram , 2009 : 360) إلى انه على عكس استقرار الأسعار فإن الاستقرار المالي ليس من السهل تحديده أو قياسه وهذا يعود إلى الترابط والتفاعلات المعقدة بين مختلف عناصر النظام المالي, ومما يزيد من ذلك التعقيد هو عامل الوقت والإبعاد العابرة للحدود لهذه التفاعلات, ونظراً لوجود العديد من الروابط بين المشاركين في السوق المالية والمؤسسات المالية جعل المهمة صعبة للغاية في تحديد مؤشر يمكن أن يلائم جميع الأنظمة المالية (Petrovska & Mihajlovska , 2013 : 86). لذا اتفقت بعض الدراسات امثال (Swamy , 2014:28) و(Fernandez et al , 2016 : 35) على انه يمكن التوصل الى الاستقرار المالي في المصارف من خلال المؤشرين الآتيين :

حيث ان :-

ROA تعني العائد على الموجودات .

جدول(1)الموجودات غير العاملة = الديون المشكوك في تحصيلها+ الديون المعدومة/ اجمالي القروض والسلف

ت	اسم الشركة / الفترة الزمنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المعدل
1	مصرف الائتمان العراقي	0.03	0.06	0.07	0.06	0.02	0.07	0.09	0.18	0.09	0.07
2	مصرف الخليج التجاري	0.12	0.36	0.28	0.18	0.11	0.08	0.08	0.37	0.44	0.22
3	مصرف الشرق الأوسط	0.23	0.08	0.17	0.08	0.05	0.09	0.09	0.06	0.11	0.11
4	مصرف دار السلام	0.36	0.47	0.35	0.35	0.2	0.39	0.07	0.02	0.12	0.26
5	مصرف سومر	0.16	0.22	0.08	0.09	0.03	0.08	0.09	0.03	0.09	0.10
6	مصرف الموصل	0.09	0.09	0.03	0.08	0.06	0.09	0.07	0.06	0.08	0.07
7	مصرف بابل	0.08	0.2	0.09	0.07	0.04	0.09	0.03	0.03	0.07	0.08
8	مصرف بغداد	0.23	0.24	0.31	0.08	0.12	0.22	0.08	0.07	0.19	0.17
	المعدل	0.16	0.22	0.17	0.12	0.08	0.14	0.08	0.10	0.15	0.14
	الانحراف المعياري	0.11	0.14	0.12	0.10	0.06	0.11	0.02	0.12	0.12	0.10

لم تحافظ المصارف المبحوثة على تحقيق معدلات منخفضة لعام (2012) إلا أنها تساوت تماماً مع المعدل العام وبانحراف معياري بلغ (0.11) نتيجة ارتفاع معدلات بعض المصارف كمصرف دار السلام نتيجة تحقيقه (0.39) وهو أعلى معدل متحقق للعام المذكور. في حين انخفض المؤشر لعام (2013) ليصل الى (0.08) وهو مؤشر مقبول كونه اقل من المعدل الكلي المتحقق على مستوى المصارف المبحوثة وبفارق بلغ (0.04). اخذ مؤشر الموجودات غير العاملة بالارتفاع لعامي (2014) و(2015) ليحقق (0.10) و(0.15) على التوالي وبارتفاع طفيف لعام (2015) عن المعدل العام وبانحراف معياري (0.12).

اما المعدلات المتحققة على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة فيما يخص مؤشر الموجودات غير العاملة للفترة التي استهدفها الدراسة من عام (2007) لغاية (2015)، فقد حقق مصرفي الائتمان العراقي والموصل أفضل معدل مقارنة بالمصارف الأخرى كونها حققت معدلات متساوية تماماً وبنسبة بلغت (0.07) وهو اقل معدل متحقق على مستوى المصارف المبحوثة يليهما مباشرة مصرف بابل وبنسبة (0.08)، ومن ثم مصرف الشرق الأوسط في حين لم تحقق المصارف المبحوثة الأخرى أي معدل مقبول على المؤشر نفسه مقارنة بالمعدل المتحقق على مستوى القطاع.

2. التحليل المالي للاستقرار المصرفي: يركز التحليل المالي للاستقرار المصرفي على وفق مؤشرين هما

يعرض جدول (1) نسبة الموجودات غير العاملة لثمان مصارف للفترة من (2007-2015) اذ تبين أن المعدل العام المتحقق قد بلغ (0.14)، وعلى مستوى الأعوام المستهدفة بلغ معدل الموجودات غير العاملة لعام (2007) أكثر من المعدل العام بفارق (0.02) نتيجة تحقيق بعض المصارف معدلات عالية مقارنة بالمصارف الأخرى وبانحراف معياري بلغ (0.11)، اذ كانت النسبة الأعلى لمصرف دار السلام وبمعدل بلغ (0.36) يليه مصرفي الشرق الأوسط وبمعدلات متساوية تماماً نتيجة تحقيقهما معدل (0.23)، في حين حقق مصرف الائتمان العراقي اقل معدل من الموجودات غير العاملة وبنسبة بلغت (0.03) وهو معدل مرغوب جداً إذ ما تم مقارنته بالمصارف الأخرى قيد الدراسة. اما نسبة الموجودات غير العاملة لعام (2008) كانت اعلى المعدلات المتحققة مقارنة بالأعوام التي استهدفها الدراسة نتيجة تحقيق معدل بلغ (0.22) وهو معدل غير مرغوب خصوصاً اذ تم مقارنته مع المعدل المتحقق على مستوى القطاع. في حين انخفضت النسبة للمؤشر المذكور لعام (2009) كونها بلغت (0.17) الا انها لم تنخفض اقل من معدل القطاع العام. واخذ المؤشر بالانخفاض لعامي (2010) و(2011) ليحقق (0.12) و(0.08) على التوالي نتيجة الأخذ بالحسبان المخاطر المترتبة من ارتفاع هذا المؤشر وبالخصوص مصرفي الائتمان العراقي ومصرف سومر مقارنة بالمصارف الأخرى قيد الدراسة.

مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر تغطية السيولة
وحسب الجدول (2) والجدول (3) وكالاتي:

جدول (2) العائد على الموجودات = صافي الدخل / الموجودات الكلية											
ت	اسم الشركة / الفترة الزمنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المعدل
1	مصرف الائتمان العراقي	0.051	0.02	0.02	0.02	0.05	0.02	0.02	0.01	0.02	0.03
2	مصرف الخليج التجاري	0.10	0.03	0.02	0.04	0.08	0.11	0.04	0.01	0.11	0.06
3	مصرف الشرق الاوسط	0.03	0.02	0.01	0.03	0.03	0.02	0.005	0.008	0.02	0.02
4	مصرف دار السلام	0.06	0.02	0.003	0.02	0.02	0.02	0.01	0.01	0.03	0.02
5	مصرف سومر	0.02	0.05	0.005	0.002	0.007	0.005	0.006	0.01	0.01	0.01
6	مصرف موصل	0.06	0.03	0.05	0.05	0.06	0.08	0.003	0.001	0.08	0.05
7	مصرف بابل	0.07	0.03	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	0.017	0.01	0.03
8	مصرف بغداد	0.06	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.01	0.003	0.02	0.03
	المعدل	0.06	0.03	0.02	0.03	0.04	0.04	0.02	0.01	0.04	0.03
	الانحراف المعياري	0.03	0.01	0.01	0.02	0.02	0.04	0.01	0.01	0.03	0.02

و(2012) نتيجة تحقيقها معدل (0.04) وهو اعلى من المعدل المتحقق على مستوى المصارف المبحوثة. لم تحافظ المصارف المبحوثة على المعدل المطلوب لعام (2013) و(2014) بل بالعكس اخذ المؤشر ينخفض لأدنى مستوياته خصوصاً عام(2014) ليصل الى(0.01) مما يدل على تدهور العائد على الموجودات بشكل غير مقبول اطلاقاً، وهذا جعل المصارف المبحوثة تعمل على تحسين المؤشر لعام (2015) ليصل الى (0.04) وبانحراف معياري بلغ(0.03).

اما المعدلات المتحققة على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة فيما يخص مؤشر العائد على الموجودات للفترة التي استهدفتها الدراسة من عام (2007) لغاية (2015)، فقد حقق مصرف الخليج التجاري أفضل معدل مقارنة بالمصارف الأخرى كونه بلغ(0.06) يليه مصرف الموصل كونه بلغ (0.05)، في حين لم تحقق المصارف المبحوثة الأخرى أي معدل اعلى من المتحقق على مستوى القطاع.

يلاحظ من جدول (2) أن المعدل العام من العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة قد بلغ(0.03) وبانحراف معياري(0.02)، إذ حققت المصارف المبحوثة معدل قدره(0.06) لعام (2007) وهو أعلى معدل متحقق مقارنة بالأعوام اللاحقة كما انه يفوق المعدل المتحقق على مستوى القطاع وبانحراف معياري بلغ(0.03) إذ حقق مصرف الخليج التجاري أعلى نسبة عائد على الموجودات نتيجة تحقيقه معدل (0.10) يليه مصرف بابل مباشرة وبمعدل بلغ(0.07).

في حين انخفض المؤشر لعام (2008) ليتساوى تماماً مع المعدل العام، اما عام (2009) وكما هو مبين في الجدول اعلاه فقد انخفض مؤشر العائد على الموجودات ليصل الى (0.02) وهو اقل من المعدل المتحقق على مستوى المصارف المبحوثة وجاء هذا الانخفاض نتيجة عدم حفاظ بعض المصارف على معدلات مقبولة كمصرفي الخليج التجاري وبابل.

ارتفع معدل المؤشر المذكور في اعلاه بشكل طفيف وبمقدار (0.01) لعام (2010) ليتساوى تماماً مع المعدل العام للمصارف المبحوثة، في حين تساوت النتيجة المتحققة لعامي (2011)

جدول(3) تغطية السيولة = النقد+ الاستثمارات قصيرة الأجل/ المطلوبات قصيرة الأجل

ت	اسم الشركة / الفترة الزمنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المعدل
1	مصرف الائتمان العراقي	0.97	0.94	0.97	0.95	1.44	1.22	1.20	1.58	1.03	1.15
2	مصرف الخليج لتجاري	0.97	0.85	0.75	0.68	0.96	0.65	0.91	0.94	0.84	0.84
3	مصرف الشرق الأوسط	0.91	0.80	0.90	0.71	0.71	0.96	0.77	1.00	0.93	0.85
4	مصرف دار السلام	0.88	0.81	0.77	1.02	0.99	1.08	1.11	0.93	0.90	0.94
5	مصرف سومر	0.98	1.83	0.66	1.29	1.04	1.34	1.64	1.56	1.97	1.37
6	مصرف موصل	1.04	0.79	0.90	0.73	0.74	0.89	1.11	1.15	1.36	0.97
7	مصرف بابل	1.01	1.10	1.15	1.01	0.92	1.14	0.56	0.50	0.69	0.90
8	مصرف بغداد	1.31	0.94	1.12	0.83	0.87	0.96	0.97	0.94	0.88	0.98
	المعدل	1.01	1.01	0.90	0.90	0.96	1.03	1.03	1.08	1.07	1.00
	الانحراف المعياري	0.13	0.35	0.17	0.21	0.23	0.22	0.32	0.36	0.41	0.27

ويفوق المعدل المتحقق على مستوى المصارف مجتمعة بفارق (0.03)، اذ حافظ مصرفي سومر والائتمان العراقي على اعلى المعدلات مقارنة بالمصارف الأخرى المبحوثة.

اما فيما يخص عامي(2014) و(2015) فقد حققا معدلات متقاربة جداً وتقوم المعدل المتحقق على المستوى الكلي للمصارف المبحوثة نتيجة تحقيقهما (1.08) و(1.07)، الا ان انحرافهما المعياري كان مختلفاً نتيجة عدم استقرار المعدلات المتحققة لبعض المصارف.

اما المعدلات المتحققة على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة فيما يخص مؤشر تغطية الموجودات للفترة التي استهدفتها الدراسة من عام (2007) لغاية (2015)، فقد حقق مصرف سومر أفضل معدل مقارنة بالمصارف الأخرى كونه بلغ(1.37) يليه مصرف الائتمان العراقي وبمعدل بلغ (1.15) في حين لم تصل المصارف المبحوثة الأخرى المعدل المتحقق على المؤشر نفسه مقارنة بالمعدل المتحقق على مستوى القطاع.

ثانياً : اختبار وتحليل علاقات التأثير لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج اختبار وتحليل علاقات التأثير بين متغيرات البحث، إذ تم استعمال تحليل الانحدار البسيط في الاختبارات الخاصة بالتعرف على تأثير المتغير المستقل (الموجودات غير العاملة) في المتغير التابع (الاستقرار

يلاحظ من جدول (3) أن المعدل العام المتحقق لمؤشر تغطية السيولة للمصارف المبحوثة قد بلغ(1.00) وبانحراف معياري(0.27)، إذ تساوى المعدل المتحقق لعامي(2007) و(2008) وفاق المعدل العام المتحقق بشكل طفيف كونها حققت معدل بلغ (1.01) للعامين المذكورين وبانحراف معياري بلغ (0.13) لعام (2007) نتيجة تقارب المعدلات المتحققة على مستوى المصارف المبحوثة، فضلاً عن أن النقد والاستثمارات قصيرة كانت تفوق المطلوبات قصيرة الأجل، وبالتحديد لدى مصرف الموصل، مصرف بابل و مصرف بغداد. فيما لم تستمر المصارف نفسها على الاحتفاظ بالسيولة لعام(2008) ماعدا مصرف بابل، وارتفاع المؤشر بشكل ملحوظ لدى مصرف سومر. اخذ مؤشر تغطية السيولة ينخفض خلال عامي (2009) و(2010) وبمعدلات متساوية تماماً نتيجة تحقيقهما معدل بلغ(0.90) إلا أن انحرافهما المعياري كان مختلفاً بعض الشيء نتيجة عدم استقرار المعدلات المتحققة لبعض المصارف. ارتفع مؤشر تغطية السيولة يرتفع لعام (2011) مقارنة بالعامين السابقين الا انه لم يصل إلى مستوى المعدل الذي حققته المصارف المبحوثة كونه بلغ(0.96) نتيجة ارتفاع المؤشر لدى مصرف الائتمان العراقي كونه بلغ(1.44) يليه مصرف سومر وبمعدل بلغ(1.04)، في حين كان اقل المعدلات المتحققة على المؤشر المذكور هو (0.71) لمصرف لشرق الأوسط.

كما تساوت المعدلات المتحققة للمؤشر المذكور وحسب ما مبين في الجدول اعلاه لعامي (2012) و(2013) ليحققا (1.03)

1. الفرضية الرئيسية الأولى: تفترض الفرضية الأولى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية سالبة للموجودات غير العاملة في العائد على الموجودات. وبين الجدولين (4) و(5) نتائج اختبار علاقة التأثير بين الموجودات غير العاملة في العائد على الموجودات على وفق نتائج تحديد الانحدار البسيط بأفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للموجودات غير العاملة (NBA) و العائد على الموجودات (ROA) ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية :

$$ROA = \beta_0 + \beta NBA + e_i$$

إن هذه المعادلة تبين أن العائد على الموجودات هو دالة للقيمة الحقيقية للموجودات غير العاملة , وذلك أن تقديرات هذه المعادلة ومؤشراتها الإحصائية تم احتسابها على مستوى السلسلة الزمنية الممتدة من (2007) الى (2015) وكانت معادلة الانحدار البسيط للعلاقة بين متغيري الموجودات غير العاملة والعائد على الموجودات . فيما يأتي :

الجدول (5) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين الموجودات غير العاملة والعائد على الموجودات

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	.055	.055	0.17	14.386	0.000
الخطأ	70	.266	.004			
المجموع	71	.321				

أما جدول المعاملات فقد أشار الى القيم المبينة وفيما يأتي :

جدول (5) نتائج اختبار علاقة تأثير بين الموجودات غير العاملة والعائد على الموجودات

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطأ المعياري	بيتا	T	
الثابت	.006	.011		.542	.589
الموجودات غير العاملة	-.232	.061	-0.41	-3.793	.000

(0.17)، فيعني أن الموجودات غير العاملة تفسر نسبة (0.17) من التباين الحاصل في العائد على الموجودات، وان (0.83) من التباين غير المفسر يعود الى متغيرات لم تدخل نموذج الانحدار،

يتضح من الجدولين (4) و(5) تحليل التباين وجدول المعاملات للعلاقة بين الموجودات غير العاملة والعائد على الموجودات، أشارت قيمة معامل التحديد (R^2) إلى معامل مقداره

الموجودات غير العاملة في تغطية السيولة على وفق نتائج تحديد الأنحدار البسيط بأفترض وجود علاقة دالية بين القيمة الحقيقية للموجودات غير العاملة (NBA) و تغطية السيولة (LC) ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

$$LC = \beta_0 + \beta NBA + e_i$$

إن هذه المعادلة تبين أن العائد على الموجودات هو دالة للقيمة الحقيقية للموجودات غير العاملة، وذلك أن تقديرات هذه المعادلة ومؤشراتها الإحصائية تم احتسابها على مستوى السلسلة الزمنية الممتدة من (2007) الى (2015) وكانت معادلة الأنحدار البسيط للعلاقة بين متغيري الموجودات غير العاملة وتغطية السيولة. فيما يأتي:

$$LC = (0.095) + (-0.23)NBT$$

وهو مؤشر مقبول عن مقارنة قيمة (f) المحسوبة (14.386) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.42) في حدود ثقة (0.05). اما قيمة (t) المحسوبة كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (1.658) وبمستوى معنوية (0.05) .

وفي ضوء معادلة الانحدار يؤثر الثابت (a=0.006)، وهذا يعني أن هناك وجوداً للعائد على الموجودات مقداره (0.006) عندما تكون قيمة الموجودات غير العاملة صفراً. أما قيمة الميل الحدي للموجودات غير العاملة فقد بلغت (β=-0.41) والمرافقة لـ (NBA) فهي تدل على أن تغييراً مقداره (1) في العائد على الموجودات (ROA) سيؤدي إلى تغيير سلبي مقداره (-0.41) في العائد على الموجودات. وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

2. الفرضية الثانية: تفترض الفرضية الثانية وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية سالبة للموجودات غير العاملة في تغطية السيولة. ويبين الجدولين (6) و(7) نتائج اختبار علاقة التأثير بين

الجدول (6) تحليل التباين (ANOVA) للعلاقة بين الموجودات غير العاملة وتغطية السيولة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	R ²	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	1	.017	.017	0.05	3.806	0.045
الخطأ	70	.304	.004			
المجموع	71	.321				

أما جدول المعاملات فقد أشار الى القيم المبينة وفيما يأتي :

جدول (7) نتائج اختبار علاقة تأثير بين الموجودات غير العاملة وتغطية السيولة

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى المعنوية
	معامل بيتا	الخطا المعياري	بيتا	T	
الثابت	.095	.030		3.194	.002
الموجودات غير العاملة	-.056	.029	-0.23	-1.951	.045

عن مقارنة قيمة (f) المحسوبة (3.806) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.42) في حدود ثقة (0.05). اما قيمة (t) المحسوبة كبيرة عند مقارنتها بقيمتها الجدولية (-1.658) وبمستوى معنوية (0.05) . وفي ضوء معادلة الانحدار يؤثر الثابت (a=0.095)، وهذا يعني أن هناك وجوداً لتغطية السيولة

يتضح من الجدولين (6) و(7) تحليل التباين وجدول المعاملات للعلاقة بين الموجودات غير العاملة وتغطية السيولة، أشارت قيمة معامل التحديد (R²) إلى معامل مقداره (0.05)، فيعني أن الموجودات غير العاملة تفسر نسبة (0.05) من التباين الحاصل في تغطية السيولة، وان (0.95) من التباين غير المفسر يعود إلى متغيرات لم تدخل نموذج الانحدار، وهو مؤشر مقبول

2. لابد من الاعتماد على أسس سليمة وآليات معالجة لضمان تحقيق عائد على الموجودات على وفق معدلات يرغب بها المالك والمدير على حد سواء .
3. ضرورة الاعتماد على سياسة دين تتوافق مع السيولة المتوفرة أو التي من المفترض ان تتحقق مستقبلاً مما يتيح للمصرف الاحتفاظ بسمعة جيدة وبالتالي كسب ثقة الجمهور .
4. لابد للمصارف المبحوثة وبالتحديد التي حققت مؤشرات سلبية ان تجري مقارنة مع المصارف الافضل أداء للاستفادة من التجارب الناجحة.

المصادر

- Anastasiou. D , Louri. H , Tsionas. M .(2016). "Determinants of non-performing loans: Evidence from Euro-area countries", Journal of Finance Research Letters .
- Amit Ghosh. (2017). Impact of non-performing loans on US product and labor markets", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 9 Issue: 3 .
- Borse. N. B.(2016)." The Study of the Effect of Non Performing Assets (NPA) on Return on Assets (ROA) of Major Indian Commercial banks", International Journal in Management and Social Science, Vol.04 Issue-01.
- Coa.J,Chollete. L .(2016). " Monetary policy and financial stability in the long run: A simple game-theoretic approach", Journal of Financial Stability .
- Fernandez. A, González. F, Suárez. N .(2016)." Banking Stability, Competition, and Economic Volatility", Journal of Financial Stability .
- Ghosh, Amit. (2017). "Sector-specific analysis of Non-Performing loans in the US Banking system and their Macroeconomic Impact". Journal of Economics .
- Gadanecz.B, Jayaram.K .(2009)." Measures of financial stability – a review"" Journal of Banking & Finance .
- Hilary J. Allen .(2014)." What Is “Financial Stability”?The Need For Some Common Language In International Financial Regulation" Journal of Finance Research Letters .

مقداره (0.095) عندما تكون قيمة الموجودات غير العاملة صفرأ.

أما قيمة الميل الحدي للموجودات غير العاملة فقد بلغت $(\beta=-0.23)$ والمرافقة لـ (NBA) فهي تدل على أن تغييراً مقداره (1) في العائد على الموجودات (ROA) سيؤدي إلى تغيير سلبي مقداره (-0.23) في تغطية السيولة. وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. لم تكن المصارف المبحوثة على مستوى إدراك واحد لمدى خطورة وجود صافي موجودات غير عاملة في ميزانياتها العمومية، الأمر الذي جعل معدل تلك الموجودات مرتفع لدى بعض المصارف وعلى وجه الخصوص مصرفي دار السلام والخليج التجاري.
2. أظهرت النتائج ان العائد على الموجودات في المصارف المبحوثة لم يكن بالمستوى المطلوب كونه حقق اقل من معدل القطاع، وهذه دلالة غير مرغوب بها بالنسبة لمديري تلك المصارف والمالكين وبالتحديد مصرف سومر ومصرف دار السلام ومصرف الشرق الأوسط .
3. بينت النتائج أن تغطية السيولة لدى بعض المصارف تتطلب إعادة نظر كونها لم تكن كافية لسداد المطلوبات قصيرة الأجل وبالتحديد لدى مصرف الخليج التجاري ومصرف الشرق الأوسط فضلاً عن مصرفي بابل ودار السلام .
4. جاءت النتائج متطابقة مع الفرضية الأولى للدراسة وهذا يعود للتأثير السلبي والواضح للموجودات غير العاملة على العائد على الموجودات مما يجعل المصارف المبحوثة في وضع ينذر بالمخاطرة .
5. لم تكن تغطية السيولة للمصارف المبحوثة بعيدة عن التأثير السلبي للموجودات غير العاملة مما يجعل المصارف في وضع حرج جداً فيما لم تدرك معالجة المطلوبات قصيرة الأجل .

التوصيات

1. ضرورة تبني سياسة إقراض مبنية على أسس مدروسة للحالة الائتمانية سواء كانت للأشخاص أو الشركات أو حتى المصارف الأخرى لضمان التخلص من الموجودات غير العاملة قدر الإمكان .

- Banks " International Journal of Humanities and Social Science Invention, Volume 6 Issue 1 .
- Swamy, V . (2014)."Testing the interrelatedness of banking stability measures", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 6 Iss 1.
- Turner. J. (2016). "Causes and Consequences of British Banking Instability over the Long Run", Journal of Financial Stability .
- Vuslat. U.(2016). " Dynamics of non-performing loans in the Turkish banking sector by an ownership breakdown: The impact of the global crisis" Journal of Finance Research .
- William A. , Geoffrey. W .(2005)." Defining And Achieving Financial Stability " Work Paper, Cass Business School, City University .
- William. R., Roberto P .(2010)." Selected Indicators of Financial Stability" Journal of Fixed Income, vol. 13 .
- Zhang .D, Cai. J, Dickinson. D. G. and Kutan. A.M .(2015)." Non-performing loans, moral hazard and regulation of the Chinese commercial banking system" Journal of Banking & Finance.
- Zhua .N , Wang. B , Wuba. Y .(2014). " Productivity, efficiency, and non-performing loans in the Chinese banking industry" Social Science Journa.
- Kiran. K. P , Jones T. M .(2016)." Effect Of Non Performing Assets On The Profitability Of Banks – A Selective Study" International Journal of Business and General Management (IJBGM), Vol. 5, Issue 2 .
- Kapoor. M . (2014)." Non Performing Assets of Public Sector Banks in India" International Journal of Innovations in Engineering and Technology, Volume 3 Issue 3 .
- Kiselařková. D., Kiselařák. A.(2013)." Analysis Of Banking Business And Its Impact On Financial Stability Of Economies In Euro Area", Polish Journal Of Management Studies,Vol.8.
- Petrovska. M, Mihajlovska .E .(2013)." Measures of Financial Stability in Macedonia", Journal of Central Banking Theory and Practice, , 3.
- Rathore.D.S , Malpani .S , Sharma. S.(2016)." Non Performing Assets of Indian Banking System and its Impact on Economy " IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7, Issue 6 .
- Rottke. N. B. Gentgen R. J . (2016)."Workout management of non-performing loans", Journal of Property Investment & Finance, Vol. 26 Iss 1.
- Sukul. B .(2017)." Non Performing Assets (NPAs): A Comparative Analysis of Selected Private Sector